

دور الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات في إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي

The Role of Multinational Digital Corporations in Restructuring the Global Economy

حسام الدين جيتي¹، فطيمة الزهرة نوي²

¹ جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، houssameddine.djiti@univ-biskra.dz

² جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، fatima_zohra.noui@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2025-10-04	تاريخ القبول: 2026-02-15
ملخص: يشهد الاقتصاد العالمي المعاصر تحولات هيكلية عميقة مدفوعة بالتطورات الرقمية المتسارعة التي تقودها شركات تكنولوجيا عملاقة، ومع البروز اللافت للشركات الرقمية المتعددة الجنسيات في المشهد الاقتصادي، سعت الدراسة الى تحليل دور هذه الشركات في إعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية وتغيير معالم التجارة الدولية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات الحديثة والبيانات الدولية، وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات تمتلك خصائص فريدة تمكنها من لعب دور محوري في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، وذلك عبر نماذج اقتصادية جديدة غيرت ملامح التجارية الدولية وأدت الى إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية، توزيع الثروة وتغيير أنماط العمالة. الكلمات المفتاحية: الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات، الاقتصاد العالمي، الاقتصاد الرقمي. تصنيفات JEL: F02، F23، O33.	Abstract: The contemporary global economy is undergoing profound structural transformations driven by rapid digital developments led by major technology companies. With the notable rise of multinational digital corporations in the economic landscape, this study aimed to analyze their role in restructuring economic activities and reshaping international trade. The descriptive-analytical method was adopted through a review of recent literature and international data. The findings revealed that these corporations possess unique characteristics that enable them to play a pivotal role in reshaping the global economic system through new economic models that have transformed international trade, restructured global value chains, redistributed wealth, and altered labor patterns. Keywords: Multinational Digital Corporations, Global Economy, Digital Economy. JEL Classification Codes : F23, F02, O33.

* المؤلف المرسل

1 مقدمة:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي الذي أصبح يركز على نماذج ومفاهيم جديدة لا تعتمد على الإنتاج الكمي الضخم بموارد محدودة وإنما تقوم على أساس رأس المال المعرفي، برزت الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات كفاعل اقتصادي محوري في إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي من حيث أنماط الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك وحتى من حيث تدفق رؤوس الأموال والمعرفة، ولقد أصبحت هذه الشركات الضخمة أدوات قوية للعمولة الرقمية بالنظر لمواردها الفكرية المتجددة، ومع صعود هذه الكيانات بات من الضروري فهم الأطر النظرية التي تفسر نشاطها وتوسعها وتأثيرها على الديناميكيات الاقتصادية الكلية والجزئية، وهذا ما يدفعنا الى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى تسهم الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات في إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، وما طبيعة التحولات الاقتصادية التي تفرضها على المستوى الدولي في ظل توسعها الرقمي المتسارع؟
وقصد الامام بجوانب الإشكالية الرئيسية لا بد للتطرق للأسئلة الفرعية التالية:

ماهي سمات وخصائص الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات، وما الذي يميزها عن باقي الشركات التقليدية متعددة الجنسيات؟

كيف يؤثر التوسع الرقمي لهذه الشركات على هيكل الاقتصاد العالمي، من حيث التجارة البينية، سلاسل القيمة العالمية، العمالة وتوزيع الثروة؟

ما الآفاق المستقبلية لنشاط هذه الشركات والتحديات التي تواجهها في ظل التغيرات التكنولوجية والتنظيمية، وخاصة في بيئة رقمية عالمية غير متجانسة؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة نضع الفرضية التالية:

تلعب الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات دور محوري في إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي من خلال تأثيرها العميق على بنية التجارة العالمية وما يترتب عنها من تحولات في سلاسل القيمة وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية وتغيير في مفاهيم المعاملات الاقتصادية.

كما نقترح الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

تتميز الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات بخصائص مميزة تعتمد على البيانات، المنصات الرقمية، ما يجعلها تختلف جذريا عن عمليات الشركات التقليدية متعددة الجنسيات. يساهم التوسع الرقمي لهذه الشركات في احداث تحولات كبيرة في الاقتصاد العالمي من خلال إعادة رسم خريطة التجارة الدولية، التحكم في سلاسل القيمة، وتأثيرها على التشغيل وتوزيع الدخل بين الدول. تواجه هذه الشركات تحديات متزايدة تتعلق بالسياسات المتبعة والتنظيم القانوني والضريبي خاصة في بيئة تتسم بعدم التجانس الرقمي وتزايد الحساسيات السيادية وسط التقلبات الجيوسياسية.

أهمية الدراسة:

في ظل الصعود المتسارع للشركات الرقمية المتعددة الجنسيات، والتي أصبحت فاعل رئيسي في توجيه مسارات النمو والابتكار والتجارة الدولية، كان لابد من تسليط الضوء على طبيعة هذه التحولات وتحليل أبعادها الاقتصادية في محاولة لفهم موازين القوى الجديدة التي ترسم معالم اقتصاد عالمي رقمي متعدد الأقطاب، وفهم طبيعة هذه الكيانات الرقمية التي تسيطر على المشهد الاقتصادي من حيث المعاملات التجارية وتوزيع الثروة والمعرفة وتغيير أنماط التشغيل والتوظيف وغيرها، وباعتبار أن التوجه العالمي لمهندسي السياسات الاقتصادية يعتمد أساسا على مواكبة التحولات الرقمية والتنافسية في مجال تكنولوجيا المعلومات، فإن موضوع البحث هو إضافة جديدة تساهم في إثراء المجال المعرفي وتتيح للباحثين والمهتمين بالقيام بدراسات مماثلة وتكميلية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور المتنامي للشركات الرقمية المتعددة الجنسيات في إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي من خلال تسليط الضوء على آليات توسعها الرقمي وتداعياته على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، كما تتناول الدراسة أيضا التحديات التنظيمية والقانونية مع استشراف آفاق تطورها المستقبلي خصوصا في ظل بيئة رقمية غير متجانسة.

منهج الدراسة:

للإجابة عن الاشكالية المطروحة سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في شرح وتفصيل موضوع الدراسة، وهو منهج يعتمد أساسا على تحليل المعطيات، مقارنة الظواهر واستخلاص النتائج وبالتالي وضع الشرح والتحليل المناسب لمختلف الأطر النظرية الخاصة بالموضوع، وهذا ما تم التطرق له في هذه المقالة من خلال تحليل آخر البيانات والإحصاءات المتوفرة عن الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات والصادرة عن هيئات رسمية أهمها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفي هذا الصدد تم الاستعانة بمجموعة من المراجع باللغة العربية والأجنبية بالإضافة إلى مواقع إحصائية رسمية.

الدراسات السابقة:

دراسة (Kenney and Zysman , 2016) بعنوان تطور اقتصاد المنصات والذي يركز على دور الشركات الرقمية متعددة الجنسيات في تطور الاقتصاد القائم على المنصات، مثل تلك التي تحيمن عليها شركات رقمية، كانت النتائج تشير إلى أن هذه الشركات تؤثر بشكل كبير في الاقتصاد الرقمي من خلال التحكم في البيانات والابتكار التكنولوجي، مما يؤدي إلى تأثيرات عميقة على التنافسية الاقتصادية وحقوق العمال.

دراسة (علوان و بولويز، 2019) تحت عنوان تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات ودوره في التحول الصناعي والتكنولوجي بالاقتصاد الصيني، حيث تناولت الدراسة لآثار تدويل الشركات متعددة الجنسيات على الدول المتحولة صناعيا، مع التركيز على التجربة الصينية كنموذج، وكانت النتائج تشير إلى

أن التقسيم العمودي للنشاط الإنتاجي الذي تعتمد الشركات متعددة الجنسيات ساهم بشكل حاسم وفعال في نقل وإنتاج التكنولوجيا داخل الصين، وأدى إلى تحولات جذرية في بنيتها الصناعية فضلا عن تطور تركيبة صادراتها من المنتجات ذات التكنولوجيا المنخفضة إلى منتجات عالية التقنية.

دراسة (الحاج، 2024) بعنوان دور الشركات متعددة الجنسية في دعم الاقتصاد العالمي وتأثيرها على الحكومات المحلية، حيث سلطت الدراسة الضوء على التداعيات التي تفرضها هذه الشركات على السياسات العامة في الدول المضيفة، خاصة في ما يتعلق بالسيادة الاقتصادية والقدرة التنظيمية للحكومات المحلية، وكانت النتائج تشير إلى أن هذه الشركات تسهم بشكل فعال في تنشيط الاقتصاد العالمي، لكنها في المقابل قد تضعف قدرة الحكومات المحلية على رسم سياسات مستقلة نتيجة نفوذها الكبير، مما يستدعي اعتماد أطر تنظيمية أكثر صرامة وتوازن.

هيكل الدراسة:

قصد احتواء جميع الجوانب الرئيسية للموضوع تم تقسيم خطة الدراسة إلى العناوين الرئيسية التالية:

- ❖ الإطار النظري للشركات الرقمية المتعددة الجنسيات.
- ❖ التوسع الرقمي للشركات الرقمية متعددة الجنسيات وتداعياته على الاقتصاد العالمي.
- ❖ آفاق وتحديات الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات.

2 الإطار النظري للشركات الرقمية المتعددة الجنسيات:

1-2 تعريف الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات:

تعرف الشركات المتعددة الجنسيات على أنها كيان تجاري يملك فرع أو أكثر من الشركات التابعة، وتحوز الشركة الأم فيها حصة لا تقل عن 10 بالمائة، وفي العموم تعتبر شركات دولية ضخمة مسؤولة عن نسبة هامة من الإنتاج العالمي في مختلف قطاعات النشاط، وتؤثر القرارات التي تتخذها هذه الشركات على توجهات الاستثمار في الاقتصادات والمجتمعات التي تتواجد فيها. (Foley, Hines, & Wessel, 2021, p. 3)

ولقد ساهم الاقتصاد الرقمي في ظهور شركات متعددة الجنسيات متناهية الصغر تستثمر عبر الحدود بأصول صغيرة وذات قدرة عالية للتوسع في الأسواق الدولية بسرعة وكفاءة، ويتعلق الأمر بالشركات الرقمية التي تعتمد على التقنيات التكنولوجية في عملياتها. (Gestrin & Staudt, 2018, p. 9)

وتعرف الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات بأنها شركات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نماذج أعمالها بما في ذلك منصات الانترنت، الحلول الرقمية، التجارة الإلكترونية وشركات المحتوى الرقمي، وقد أخذت هذه الشركات تكتسب أهمية متزايدة في ظل التطورات التكنولوجية السريعة وهو ما أكدته تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017 الذي سلط الضوء على قائمة أكبر 100 شركة رقمية متعددة الجنسيات، ويتضح جليا أنها شركات ببصمة دولية صغيرة ذات تأثير كبير بسبب مليها الى هياكل الأصول الخفيفة واختراقها للأسواق الأجنبية بقدر محدود من الأصول والموظفين في الخارج، غير أن زخم مبيعاتها مرتفع نسبيا عن الشركات التقليدية المتعددة الجنسيات ذات النسب المتوازنة بين الأصول الأجنبية والمبيعات في الخارج، وعليه ساهمت الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات في زيادة الانقسام بين الإيرادات الأجنبية والأصول المادية بسبب اعتماد نموذج أعمالها على المنصات الرقمية الغير ملموسة. (والتنمية، 2017، صفحة 36)

وتعتبر الشركات الرقمية متعددة الجنسيات ديناميكية للغاية، وذلك بناء على المزايا التي تمنحها الأصول الرقمية غير الملموسة وتأثيرات الشبكة كالوصول إلى اقتصاديات الحجم في وقت قصير والتوسع في

الخارج بسلاسة، وتحويل الأشكال التقليدية للإنتاج الدولي (التجارة والاستثمار في سلاسل القيمة العالمية)، وعليه فإن التوسع العالمي للشركات متعددة الجنسيات الرقمية ينعكس على استراتيجيات التنمية في الاقتصادات المضيفة. (United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], 2022, p. 2)

تجدر الإشارة أن مفهوم الشركات الرقمية متعددة الجنسيات لا يشمل فقط الشركات الرقمية الأصلية، بل يتعدى إلى الشركات الغير أصلية، أي الشركات التي تسربت الرقمنة إلى جوانب متنوعة من عملياتها وتطورت إلى شركات رقمية متعددة الجنسيات. (Nambisan & Luo, 2022, p. 23)

بناء على ما سبق يمكن تعريف الشركات الرقمية متعددة الجنسيات على أنها كيانات تجارية تعتمد بشكل رئيسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نماذج أعمالها، والتي تشمل بصفة عامة منصات الإنترنت، الحلول الرقمية، التجارة الإلكترونية، وشركات المحتوى الرقمي، حيث تعتمد هذه الشركات بشكل أساسي على الأصول الرقمية غير الملموسة والتي تتيح لها التوسع عبر الحدود في الأسواق العالمية بسهولة وكفاءة مدفوعة بالتطورات التكنولوجية المتسارعة في العصر الرقمي، لكن مع اختلافات واضحة تتعلق بالنماذج الاستثمارية والتجارية.

2-2 خصائص الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات:

تضمن تقرير الاستثمار العالمي الصادر سنة 2017 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) دراسة مثيرة للاهتمام حول أول تصنيف لأكثر 100 شركة رقمية متعددة الجنسيات وفق معايير مدروسة مثل مركز الشركات في البورصات العالمية، نشاطها في قطاع الاقتصاد الرقمي وامتلاكها لأكثر من 10% من الأصول أو المبيعات خارج سوقها المحلي، حيث أسفرت الدراسة عن إبراز أهم خصائص هذه الشركات الرقمية والمبينة على النحو التالي (UNCTAD, 2022, pp. 1-5):

2-2-1 سرعة نمو الشركات الرقمية:

يتضح النمو السريع لأكثر 100 شركة رقمية على مدى فترة 6 سنوات من خلال زيادة في المبيعات بنسبة 158%، الأصول بنسبة 165% وصافي الدخل بنسبة 181% كما يوضح الشكل أدناه:

الشكل 1: تطور الأصول، المبيعات، وصافي الدخل في تصنيف أكبر 100 شركة رقمية متعددة الجنسيات (بمليارات الدولارات)



المصدر: (UNCTAD, 2022, pp. 3)

وهو اتجاه ديناميكي مقارنة بالاتجاه الثابت نسبيا في مبيعات، أصول وصافي دخل الشركات التقليدية المتعددة الجنسيات.

2-2-2 خفة استثمار الشركات الرقمية:

يمكن للشركات الرقمية متعددة الجنسيات ولوج أسواق أجنبية بأصول ضئيلة أو معدومة، حيث تعتبر حصة مبيعات هذه الشركات مرتفع للغاية مقارنة مع حصة أصولها الاستثمارية، ويؤكد ذلك الفرق الواضح بين مستويات نمو مبيعات الشركات الرقمية ومبيعات الشركات التقليدية متعددة الجنسيات، ويصبح الأمر أكثر وضوحا عند التحقق من مؤشر خفة الاستثمار الأجنبي المباشر المطور من قبل منظمة

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يقيس مدى خفة أو ثقل البصمة الاستثمارية للشركات الرقمية المتعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 1: معدل نمو المبيعات وخفة الاستثمار الأجنبي المباشر في تصنيف أكبر 100 شركة رقمية وتقليدية

متعددة الجنسيات خلال فترة 2016 – 2020 (بالنسبة المئوية)

نوع الشركات المتعددة الجنسيات	نسبة إجمالي زيادة المبيعات 2016 –	نسبة خفة الاستثمار الأجنبي المباشر
	2020	لسنة 2020
شركات تقليدية	10	0.99
شركات رقمية في مجال منصات الانترنت	212	2.19
شركات رقمية في مجال الحلول الرقمية	110	2.46
شركات رقمية في مجال التجارة الالكترونية	222	1.08
شركات رقمية في مجال المحتوى الرقمي	68	1.28

المصدر: (UNCTAD, 2022, pp. 5)

يوضح الجدول أن معدل نمو مبيعات الشركات الرقمية متعددة الجنسيات التقليدية أكبر بكثير من معدل نموها في الشركات التقليدية، كما أن خفة استثمارات الشركات الرقمية مرتفع عن الشركات التقليدية حيث بلغ خلال سنة 2020 نسبة 2,19 في شركات منصات الانترنت، أي أكبر من ضعف النسبة المسجلة في الشركات التقليدية لذات السنة والمقدرة بـ 0,99.

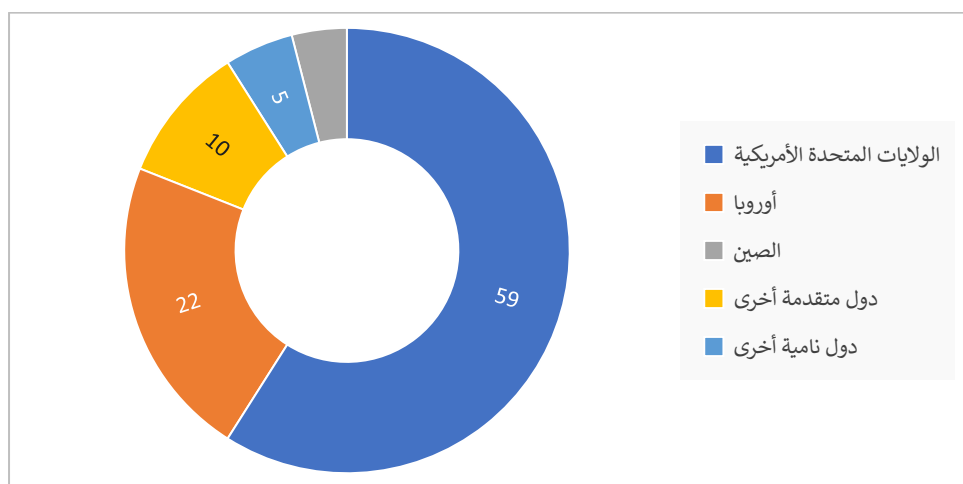
تجدر الإشارة أن خفة استثمارات منصات الإنترنت أعلى نسبة من شركات التجارة الإلكترونية، وهذا راجع الى نموذج أعمالها القابل للتوسع بسهولة بأصول غير مادية، بينما تعتمد شركات التجارة

الالكترونية بشكل متزايد على مراكز التوزيع وقنوات التوريد الخاصة بها في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى زيادة حصتها من الأصول الأجنبية.

2-2-3 التركيز الجغرافي للشركات الرقمية:

عرفت قائمة أكبر 100 شركة رقمية توزيع مركز في الاقتصادات المتقدمة معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية بـ 59 شركة تليها أوروبا 22 شركة، وهذا رغم وجود شركات ذات أهمية عالية في الدول النامية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 2: التوزيع الجغرافي للمقار الرئيسية في تصنيف أكبر 100 شركة رقمية متعددة الجنسيات



المصدر: (UNCTAD, 2022, pp. 1)

حيث يعتبر هذا التوزيع الجغرافي قابل للتغير السريع بسبب توجه الشركات الرقمية للتوسع أكثر في الاقتصادات الناشئة.

2-2-4 ديناميكية الشركات الرقمية:

تتميز الشركات الرقمية بديناميكية كبيرة في عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، وذلك مدفوع بالتسارع الرقمي وظهور العديد من الشركات الناشئة ذات الهامش الكبير للنمو، مما أهلها لولوج البورصات وأسواق الأسهم لتوسيع نطاق أعمالها، حيث تضاعف حجم الاكتتابات العامة الخاصة بالشركات

التكنولوجية في التصنيف المحدث لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقد ضم قطاع الحلول الرقمية أكبر عدد من الشركات في التصنيف بوجود 34 شركة، يليها قطاع المحتوى الرقمي بـ 30 شركة، غير أنها لم تمثل سوى 31% من إجمالي إيرادات أفضل 100 شركة في عام 2021، حيث هيمن قطاع التجارة الإلكترونية على أعلى حصة من الإيرادات في التصنيف يليه قطاع منصات الانترنت، مما يضفي تغيير كبير في ترتيب قائمة أكبر 100 شركة رقمية خلال السنوات القادمة على عكس تصنيف الشركات التقليدية المتعددة الجنسيات المستقر نسبياً.

2-3 أهم دوافع الاستثمار لدى الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات:

يمكن استخلاص أهم دوافع الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات مقارنةً بالشركات التقليدية المتعددة الجنسيات (العاملة في الصناعات غير الرقمية) كما يلي:

2-3-1 التركيز على الأصول غير الملموسة:

على عكس الشركات التقليدية التي تعتمد بشكل أساسي على الأصول الملموسة مثل المعدات، الآلات، المباني وغيرها، تعتمد الشركات الرقمية بشكل رئيسي على الموارد غير الملموسة، وتمثل المعرفة أو رأس المال البشري (مثل المبرمجين في الهند) دافعا مهما لتوجهات الاستثمار لدى الشركات الرقمية.

2-3-2 السعي إلى الكفاءة وخفض التكاليف التشغيلية:

يتميز هذا الدافع بخصائص خاصة تختلف عن نظيرتها في الشركات التقليدية حيث تعد كفاءة النقل والتنسيق بفضل البنية التحتية الرقمية (مثل الحوسبة السحابية، تنسيق العمليات عن بعد، المنصات الرقمية) عامل مهم في زيادة المرونة والسرعة وخفض تكاليف الوحدات المنتجة، ويساهم هذا الدافع في زيادة التشتت الدولي للأنشطة الاقتصادية حيث تصبح الشركات الرقمية قادرة على توزيع وظائفها (مثل التطوير، الدعم، التسويق) عبر بلدان متعددة بكفاءة عالية ودون الحاجة إلى وجود مادي عكس الشركات التقليدية التي تعد أقل توجهها نحو التشتت الجغرافي العالمي (Nachum & Zaheer, 2005, p. 763).

2-3-3 البحث عن نظام بيئي للتكنولوجيا والشركات الناشئة:

يعد فحص البيئة التقنية من قبل الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات شرط أساسي عند النظر في مواقع الاستثمار، حيث تمنح الأولوية للأسواق التي تتمتع ببنية تحتية قوية مثل الإنترنت عالي السرعة، انتشار الهواتف الذكية، انتظام الخدمات الرقمية، كما يعتبر الاتصال الرقمي الوطني والدولي عالي الجودة شرط مهم للشركات الرقمية التي تدير عمليات خارجية عبر منصات الرقمية لاسيما الشركات التي تعتمد على التطبيقات كثيفة البيانات، وعليه تدعم البيئة النابضة بالزخم التكنولوجي الابتكار، التنافس وفرص التعاون مع الشركات الناشئة.

2-3-4 وجود إطار تنظيمي قوي للاقتصاد الرقمي:

كلما زاد استخدام المستثمرين الأجانب للمنصات الرقمية والابتكارات القائمة على البيانات ونماذج التشغيل الرقمية، زادت حاجتهم إلى الامتثال للأنظمة التنظيمية الموضوعة للاقتصاد الرقمي، وبالتالي تتعاضد الحاجة إلى وجود قوانين تحمي بيانات الشركات الرقمية وملكيتهم الفكرية والعقود الرسمية التي تعترف بالهويات والمدفوعات الرقمية والتجارة الإلكترونية وكل ما له صلة بنشاطهم الرقمي، وتهدف هذه القوانين إلى ضمان حماية خصوصية وأمن بيانات العملاء وعملياتهم بالنحو الذي يعزز الثقة الرقمية ويشجع على استثمار المزيد في القطاع الرقمي المحلي (Economic and Social Commission for Asia and the Pacific [ESCAP], United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], & United Nations Industrial Development Organization [UNIDO], 2023, pp. 142-143).

وبصفة عامة، تختلف دوافع الشركات الرقمية متعددة الجنسيات عن نظيراتها التقليدية من حيث طبيعة الأعمال وأولويات التوسع، فالشركات التقليدية تسعى عادة إلى تقليص تكاليف الإنتاج والوصول إلى أسواق جديدة من خلال التركيز على الموقع الاستراتيجي أو اليد العاملة الرخيصة، أما الشركات الرقمية فتتركز بشكل أكبر على البيانات وتوسيع قاعدة المستخدمين والاستفادة من البنية التحتية الرقمية وتوافر الكفاءات

التكنولوجية، كما أن طبيعة أنشطتها التي تعتمد على المنصات والتقنيات السحابية تقلل من أهمية الحدود الجغرافية وتجعل من سرعة الوصول إلى الأسواق واستغلال مزايا الشبكات الرقمية عوامل حاسمة في قراراتها التوسعية، ويمكن ايجاز أهم الفروقات بين دوافع الشركات الرقمية والشركات التقليدية المتعددة الجنسيات في الجدول التالي:

الجدول 2: أهم الفروقات بين دوافع الشركات الرقمية والشركات التقليدية المتعددة الجنسيات

البعد	الشركات الرقمية متعددة الجنسيات	الشركات التقليدية متعددة الجنسيات
التوسع عبر الحدود	دافع أقل لإنشاء فروع في الأسواق الخارجية بسبب اعتمادها على شبكات الانترنت في تقديم الخدمات	تزايد الحاجة الى وجود أسواق مادية خارجية
المعرفة والخبرة	مرونة وقدرة على اكتساب معرفة جديدة بسرعة	تراكم المعرفة والخبرة على مدى فترات طويلة
الدافع الأساسي	البحث عن التكنولوجيا والمعرفة	البحث عن الأسواق المناسبة
الملكية	امتلاك منصات وشبكات رقمية	امتلاك أصول مادية
قطاع النشاط	يغلب عليه الطابع الخدماتي	متنوع
الاستثمار الدولي	استثمار أصول قليلة في الخارج	استثمار أصول كبيرة في الخارج
الأصول	تعتمد على البيانات الافتراضية عبر الإنترنت	أصول مادية مثل المصانع والآلات والمعدات
البنية التنظيمية	علاقة لا مركزية مع الشركة الأم	علاقة مركزية مع الشركة الأم

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (Bing, 2024)

3 التوسع الرقمي للشركات الرقمية متعددة الجنسيات وتداعياته على الاقتصاد العالمي:

تعد انتشار المعاملات الرقمية في المجتمعات الحديثة أحد المظاهر البارزة للاقتصاد الرقمي، بحيث أصبح واقع لا يمكن لأي دولة أو مؤسسة تجاهل آثاره الاقتصادية والاجتماعية المتنامية، ويعزى ذلك الى التقدم المتسارع في القطاع التكنولوجي محدثا تحولات عميقة وهيكلية تمس القطاع الاقتصادي والاجتماعي في وقت باتت فيه التكنولوجيا جزء لا يتجزأ من خطط التنمية الحديثة والمستقبلية، ولم يعد من المقبول تصور عالم منفصل عن التكنولوجيا لا من حيث البنية ولا من حيث الأداء ليتجاوز تأثيرها الجوانب الاقتصادية ويمتد ليشمل جميع أبعاد التنمية المستدامة (الخوري، 2020، صفحة 189).

ولقد ساهم التوسع الرقمي للشركات الرقمية متعددة الجنسيات في تغيير ملامح الاقتصاد العالمي عبر فرض نماذج اقتصادية جديدة تقوم على البيانات وتتغير حسب التطورات التكنولوجية، حيث يمكن ايجاز أثر هذه الشركات في إعادة هيكلة الاقتصاد المعاصر حسب النقاط التالية:

3-1 في مجال التجارة الدولية:

لقد مهدت التطورات في التقنيات الرقمية من الإنترنت والحوسبة السحابية إلى الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وسلاسل الكتل والواقع الافتراضي مسارات جديدة للتجارة الدولية في العالم، مما يفتتح حقبة جديدة في مفهوم العولمة الرقمية التي تقودها الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات، وتساهم في ربط الشركات والأسواق الدولية من خلال تدفقات البيانات والخبرة والأصول الفكرية كسمة بارزة، ومن خلال تدفقات السلع والخدمات ورأس المال المدعومة رقمياً، مما سمح بمشاركة عناصر فاعلة ومتنوعة في حلقة المعاملات التجارية العابرة للحدود أكثر من أي وقت مضى ، وفي هذا السياق يمكن التطرق لأهم الآثار والفروق التي أحدثتها الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات في ملامح التجارة الدولية مقارنة بالحقبة الماضية والموجزة كما يلي (Nambisan & Luo, 2022, pp. 14-17):

3-1-1 هيمنة التدفقات الغير ملموسة للمعلومات الرقمية:

ساهمت الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات في تعزيز تدفقات البيانات والمعلومات والمعرفة تزامنا مع تراجع وتباطأ التدفقات السلعية، حيث نمت تدفقات البيانات عبر الحدود بأكثر من خمسين مرة بين عامي 2005 و2019 مما ساهم في تغيير شكل الأعمال التجارية عبر الحدود، وقد انعكس ذلك على هيكل البنية التحتية التقليدية مثل النقل والعقار والاتصالات، لتصبح بنية تحتية رقمية تحوز على أهمية أكبر بالنسبة للشركات باعتبارها بيئة خصبة لتطوير وتوسيع نطاق عمليات الشركة في سوق أجنبية مرنة وتستجيب لفئات متجددة من الخدمات الرقمية.

3-1-2 ارتفاع عدد الشركات الصغيرة الحجم متعددة الجنسيات:

كانت العولمة في وقت قريب مدفوعة بشكل رئيسي بأنشطة الشركات الضخمة متعددة الجنسيات، أما حاليا فقد اضطلع عدد كبير من الشركات الصغيرة بدور فاعل في العولمة التجارية لا سيما من خلال مشاركتها في منصات التجارة الإلكترونية ذات الاستخدام العالمي مثل شركتي أمازون وعلي بابا، وتتواصل مع ملايين العملاء والموردين من دول أخرى عبر هذه الوسائط الرقمية، وبالرغم من صغر حجم أصولها الى أن هذه الشركات الرقمية هي شركات عالمية في الأصل مما يشير إلى الدور المتنامي الذي تلعبه هذه الشركات في الأعمال التجارية العابرة للحدود في الأسواق العالمية.

3-1-3 ادماج المستهلك في الحركة التجارية العالمية:

بفضل المنصات والوسائط الرقمية المختلفة التي توفرها الشركات الرقمية، تكمن الأفراد والمستهلكون من تأسيس روابطهم الخاصة عبر الحدود والاندماج في الأعمال التجارية العالمية، حيث ساهمت هذه المنصات في ظهور أنماط استهلاكية وتسويقية جديدة تستهدف المحتوى الرقمي والتجارة الإلكترونية وبتأثير لا يقل أهمية عن التسويق الداخلي للشركات، بل ويمكن أن يؤثر المستهلكون العالميون على قرارات الشركات وعملياتها بشكل مباشر من خلال التعليقات والمراجعات عبر الإنترنت.

3-1-4 زيادة مشاركة ومساهمة وتأثير الاقتصادات الناشئة:

هناك اتجاه متزايد لدى الشركات الرقمية متعددة الجنسيات لاختيار الأسواق الناشئة كمقار إقليمية أو حتى عالمية لها، حيث تشارك الاقتصادات الناشئة في أكثر من نصف تدفقات التجارة العالمية باعتبارها أسواق غير مشبعة وذات نمو أسرع، وكل ذلك يشير إلى زيادة أهمية هذه الاقتصادات في الأعمال التجارية الدولية.

3-1-5 تزايد انتشار النظم البيئية للأعمال العالمية:

يشير النظام البيئي للأعمال إلى شبكة متفاعلة بين الأفراد والمؤسسات وأصحاب المصلحة المشتركة في صناعة أو تسويق أو استهلاك سلع وخدمات ضمن بيئة أعمال معينة، وقد ساهمت الشركات الرقمية متعددة الجنسيات في تغيير شكل النظم البيئية للأعمال في جميع أنحاء العالم، حيث أصبحت البنية التحتية للأعمال أكثر رقمية وانفتاح وأكثر مرونة وتوسع بسبب الضخ السريع للتقنيات الرقمية في السوق، وقد ساهم توحيد معايير هذه الخدمات عبر البلدان في مجال التوزيع وقنوات التوريد بين الشركات إلى انتشار التكامل التجاري بشكل غير مسبوق استجابة لطلبات السوق السريعة والمتنامية.

3-1-6 تغير اتجاه تدفقات المعرفة والابتكار:

في السابق، كان يتم نقل الابتكار والمعرفة إلى حد كبير من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ولكن مع ظهور الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات الرائدة في استراتيجيات المعرفة والابتكار، كان لابد لها أن تكتشف المواهب في جميع الأماكن بما في ذلك الاقتصادات الناشئة، وذلك من أجل الاستفادة من التقنيات وأفكار المنتجات وحتى نماذج الأعمال، وبالتالي أصبحت تدفقات المعرفة تسير في كلا الاتجاهين وساهمت في تطوير المنتجات السلعية وزيادة تنافسيتها في السوق الدولية.

3-1-7 تراجع المعاهدات التجارية متعددة الأطراف وتساعد التقلبات الجيوسياسية:

في القرن العشرين، كانت التجارة الدولية منظمة بشكل أساسي بمعاهدات متعددة الأطراف تضم قواعد التبادلات التجارية وتهدف إلى تعزيز الشفافية والقدرة على إدارة التجارة الدولية، لكن ظهور الشركات الرقمية المهيمنة على البيانات الضخمة واختراع العملات الرقمية وانتشار مخاطر أمن المعلومات السيبرانية، أصبحت الجغرافيا السياسية العالمية معقدة، متقلبة وهشة، مما دفع البلدان على غرار الصين إلى وضع قيود حائية للسيطرة على الانترنت الداخلية وسيادة البيانات المحلية، وساهمت هذه الإجراءات في وضع الشركات متعددة الجنسيات تحت سلطة القرارات السياسية الصعبة التنبؤ.

3-2 إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية:

شهدت العقود الأخيرة تحولات متسارعة في هيكل الاقتصاد العالمي بفعل التقدم الرقمي المتسارع المدفوع بالشركات الرقمية متعددة الجنسيات على غرار شركات قوقل، أمازون، ميتا وغيرها من الشركات الرقمية العملاقة التي أعادت تشكيل سلاسل القيمة العالمية عبر ثلاثة أبعاد رئيسية وهي (Baldwin, 2016, pp. 132-133) :

3-2-1 الرقمنة:

ساهمت الرقمنة في هذه الشركات من تجاوز الحواجز التقليدية في العمليات التجارية من الإنتاج إلى التوزيع، وذلك عبر إنشاء منصات إلكترونية عالمية تسهل تدفقات السلع والخدمات والمعلومات واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، إنترنت الأشياء وغيرها في نماذج أعمالها، ولقد ساعدت هذه التقنيات في تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف مع تمكين الشركات من تقديم منتجات وخدمات سريعة، مبتكرة ومتجددة.

3-2-2 التحكم في البيانات:

تلعب البيانات دور محوري في البيئة الرقمية الحديثة حيث أصبحت تعرف بالوقود الجديد للاقتصاد العالمي، ولقد أدى احتكار البيانات والتحليلات إلى تعزيز قدرة هذه الشركات على توجيه قرارات الإنتاج

والتسويق بطريقة أكثر دقة وكفاءة، وعليه فإن التحكم في البيانات لا يمنح هذه الشركات ميزة تنافسية فقط، بل يمكنها أيضا من فرض شروطها على الموردين والعملاء والتحول إلى مركز تنسيق رئيسي داخل سلاسل القيمة العالمية.

3-2-3 الابتكار في نماذج الأعمال:

طورت الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات نماذج أعمال رقمية تعتمد على الأتمتة، الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، ما ساهم في تقليص التكاليف وتعزيز القيمة المضافة، وقد أدى الابتكار في نماذج الأعمال إلى إحداث تحول جذري في طريقة إدارة الشركات الرقمية متعددة الجنسيات لسلاسل القيمة العالمية، حيث لم تعد هذه الشركات تعتمد على النماذج التقليدية المبنية على الإنتاج والتوزيع الخطي، بل طورت نماذج مرنة وديناميكية تعتمد على المنصات الرقمية التشاركية التي تربط الموردين والمستهلكين ضمن بيئة رقمية واحدة، فمثلا تعتمد شركات مثل قوقل وأمازون على نماذج تقدم خدمات رقمية مستمرة (مثل الحوسبة السحابية والإعلانات الرقمية) بدلا من بيع منتجات مادية فقط مما يضمن تدفق مستدام للإيرادات، ويعزز قدرتها على التوسع السريع في الأسواق العالمية.

ساعدت هذه الأبعاد على تحويل سلاسل القيمة العالمية من التركيز على الأنشطة المادية إلى التركيز على تدفق البيانات والمعرفة، مما منح الشركات الرقمية القدرة على الهيمنة في الأسواق العالمية وتغيير مراكز القوى الاقتصادية.

3-3 التأثير على أسواق العمل والمهارات المطلوبة:

أحدثت الشركات الرقمية متعددة الجنسيات تحول عميق في طبيعة أسواق العمل على المستوى العالمي، حيث لم تعد المهارات التقليدية كافية للاندماج في الاقتصاد الرقمي الجديد وسرعت هذه الشركات حجم الطلب على المهارات الرقمية مثل تحليل البيانات، البرمجة، الذكاء الاصطناعي، التصميم، التطوير، كما ساهمت نماذج العمل المستقلة عن بعد التي تديرها منصات رقمية مثل منصة أمازون في إعادة تعريف مفهوم

وعلاقات العمل بحيث أصبحت أكثر مرونة وحرية لكن في المقابل أصبحت أكثر هشاشة من حيث الأمان الوظيفي والضمانات الاجتماعية، كما أدت التطورات التكنولوجية التي قادتها هذه الشركات الى فصل بعض الوظائف عن مواقعها الجغرافية مما سمح بإسنادها إلى مجموعات عمل أجنبية في دول أخرى وساهم في تحويل المنافسة في سوق العمل إلى مستوى عالمي (Baldwin, 2016, pp. 157-159).

أما على المستوى الهيكلي، فقد ساهمت الشركات الرقمية متعددة الجنسيات في تسريع وتيرة تغيير الوظائف في سوق العمل العالمية من خلال توسيع استخدام تقنيات الرقمية، مما أدى إلى خلق طلب متزايد على المهارات المعرفية والمواهب الفنية في مقابل تراجع أهمية المهارات اليدوية، كما أن هذه الشركات وبحكم هيمنتها على المنصات الكبرى مثل قوقل وأمازون، فقد أصبحت انتقائية في تحديد نوعية المهارات التي يجب أن يتوفر عليها العاملون، الأمر الذي خلق ضغط اضافي على أنظمة التعليم والتدريب المهني لمواكبة هذا التغيير، وحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي فإن حوالي 50% من الموظفين سيحتاجون إلى إعادة تأهيل مهني بحلول سنة 2025 بسبب الأثر المتزايد للتكنولوجيا في مكان العمل، كما يشير التقرير إلى أن 84% من أصحاب العمل يخططون لتسريع رقمنة عمليات العمل وجعلها عن بعد بما يتماشى مع التحولات الراهنة (World Economic Forum, 2020, pp. 5-6).

وبالتالي يتوقع أن تستمر هذه التغيرات في هيكلة القوى العاملة في المستقبل، مما يفرض على الحكومات والشركات وحتى الأفراد تعزيز التعليم الرقمي والتدريب الفني لضمان قدرة العاملين على مواكبة هذه التحديات المتجددة.

3-4 إعادة توزيع الثروة:

شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تصاعد ملحوظ في نفوذ الشركات الرقمية متعددة الجنسيات، والتي أصبحت تلعب دور رئيسي في إعادة تشكيل خريطة توزيع الثروة على النطاق العالمي، ومن خلال احتكارها للبيانات والمنصات الرقمية تمكنت هذه الشركات من تحقيق أرباح ضخمة ومراكمة ثروات هائلة خلال فترة قصيرة.

وقصد تحليل المؤشرات المالية، نستعرض فيما يلي القيمة السوقية لأكبر الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات في العالم:

الجدول 3: قائمة أكبر عشر شركات رقمية متعددة الجنسيات في العالم من حيث القيمة السوقية خلال

سنة 2025

الرقم	الشركة	البلد	القيمة السوقية خلال سنة 2025
1	Microsoft	الولايات المتحدة الأمريكية	3,256 ترليون دولار أمريكي
2	Apple	الولايات المتحدة الأمريكية	2,949 ترليون دولار أمريكي
3	Nvidia	الولايات المتحدة الأمريكية	2,863 ترليون دولار أمريكي
4	Amazon	الولايات المتحدة الأمريكية	2,039 ترليون دولار أمريكي
5	Google	الولايات المتحدة الأمريكية	1,880 ترليون دولار أمريكي
6	Meta	الولايات المتحدة الأمريكية	1,503 ترليون دولار أمريكي
7	Broadcom	الولايات المتحدة الأمريكية	976,92 مليار دولار أمريكي
8	Tesla	الولايات المتحدة الأمريكية	917,39 مليار دولار أمريكي
9	TSMC	تايوان	908,78 مليار دولار أمريكي
10	Tencent	الصين	592,87 مليار دولار أمريكي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (CompaniesMarketcap, 2025)

نلاحظ من الجدول رقم 3 أن الشركات التكنولوجية الكبرى المتعددة الجنسيات تحوز على حصة سوقية معتبرة في الاقتصاد العالمي ويفسر ذلك بزيادة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى المجالات المرتبطة بحياة الأفراد بما في ذلك قطاع الصناعة، الطاقة، البيئة، الرعاية الصحية، الخدمات المالية والخدمات السحابية والكثير من المجالات الأخرى، وقد تجاوز مجموع القيمة السوقية لهذه الشركات سقف 17 ترليون دولار أمريكي خلال سنة 2025، وهي قيمة سوقية ضخمة تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لدول مجتمعة، وهي لا تعكس قيمة أصول الشركات الحقيقية وإنما هي مستمدة من عنصر راس المال الفكري والمعرفي الذي تتميز به الشركات التكنولوجية دون غيرها ولا يقدر بثمن في الأسواق المالية.

تجدر الإشارة أن القيمة السوقية وكذا عوائد الشركات التكنولوجية المذكورة أعلاه يمكن أن تتغير من لحظة لأخرى أو على فترات زمنية متقاربة بسبب التنافسية الشديدة في المجال التكنولوجي القائم أساساً على الابتكار واحتكار التقنيات وفقاً لمتطلبات السوق، وعليه فإن قدرة الشركات على التكيف مع متطلبات العملاء هي أهم ميزة ينبغي توفرها قصد الحفاظ على منحنى إيجابي للإيرادات وتجنب التقلبات السوقية.

أما من الناحية الجغرافية فنلاحظ أن أغلب هذه الشركات تتواجد في الولايات المتحدة بمعدل 8 شركات كبرى من أصل 10، وهو تركيز جغرافي عالي يؤدي إلى تدفقات غير متوازنة للثروة نحو الاقتصادات المتقدمة رغم اهتمام الشركات الرقمية بالتوسع في الدول النامية، إضافة إلى ذلك فإن نماذج الأعمال التي تعتمد على المنصات والاحتكار الرقمي أدت إلى تركيز الأرباح في أيدي عدد قليل من الشركات، ما ساهم في زيادة التفاوت في توزيع الدخل والثروة على المستوى العالمي وهو ما يعكس مستوى غير مسبوق من التركيز الرأسمالي.

4 آفاق وتحديات الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات:

4-1 واقع وآفاق الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات:

تبدو آفاق الاستثمار في المجال التكنولوجي واعدة بالنظر للنسق السريع للتطورات الحاصلة والتنافسية الشديدة بين الشركات التكنولوجية في العالم، ولعل توفير بيئة رقمية خصبة ومناسبة لاستقطاب هذه الشركات وفق خطط واستراتيجيات مدروسة هي أفضل وسيلة تتجه إليها الحكومات لتشجيع الشركات التكنولوجية وضمان استدامتها تماشياً مع ظهور فكرة مجتمعات المعرفة التي تخدم أهداف التنمية المستدامة، ومن بين الآفاق المحتملة والتصورات المتوقعة في هذا المجال استمرار موجة الذكاء الاصطناعي وتوسعه بالاعتماد على الخدمات السحابية وتقنيات البيانات الضخمة، وتعميم الاتصالات الفائقة السرعة في جميع القطاعات كالصناعة والزراعة والأمن والصحة لتسهيل العمليات المعقدة وتخفيض التكاليف والارتقاء بحياة الأفراد بصفة عامة، أما في مجال الاتصالات اللاسلكية فمن المتوقع أن تعمم شبكات الجيل الخامس وغيرها من وسائل التواصل التي توفر سرعات أعلى وجودة أكبر تدعم حجم ونوعية التطبيقات الحديثة كالواقع المعزز، انترنت الأشياء والواقع الافتراضي، وبطبيعة الحال ستخلق هذه العوامل تفاعلات جديدة بين مختلف الظواهر والمتغيرات الاقتصادية وستكون محل دراسات ثورية تعيد صياغة المفاهيم وحتى القواعد الاقتصادية المعروفة كالعرض والطلب تماشياً مع الثورات التكنولوجية المكتشفة.

ومن بين المشاريع المثيرة للاهتمام التي قد تغير ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العالم نذكر مشروع Starlink الذي طورته شركة X space الأمريكية، وهي تقنية جديدة تسمح بتوفير انترنت ذات تدفق فائق السرعة في جميع أنحاء الكوكب وذلك بالاعتماد على إطلاق مئات الأقمار الصناعية ذات الحجم الصغير والتي تسبح في مدارات منخفضة وتتصل فيما بينها مشكّلة شبكة لاسلكية في الغلاف الجوي، وعلى غرار أمريكا سارعت العديد من الدول كالصين والدول الأوروبية للظفر بتكنولوجيا الإنترنت الفضائية واحتكار التقنيات التي تمكنها من التحكم فيها مستقبلاً رغم التكاليف الباهظة لبنيتها التحتية الحديثة وكذا

تكاليف الأبحاث التطويرية في هذا المجال ، وهذا تمهيدا لبزوغ عصر تكنولوجيا جديد يمكن أن يغير ملامح العالم في شتى مجالات الحياة، ويدفع الشركات التكنولوجية للمضي نحو الثورة الصناعية الرابعة.

ورغم التكاليف المرتفعة لهذه التقنية إلا أن الميزة التنافسية بين الشركات التكنولوجية ستسمح بتوفير إنترنت عريض النطاق وبسرعات فائقة في المناطق النائية والريفية وذلك على الصعيد العالمي، حيث تم في هذا الإطار دراسة تأثير هذا المشروع في الاقتصاديات الناشئة ذات البنى الأساسية الهشة والغير كافية، ويتضح نظريا أن الانترنت الفضائية يمكن أن تساعد الدول النامية في سد الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة وكذا النفاذ لشبكات الاتصال دون الحاجة لتثبيت بنى تحتية تقليدية، وهذا شريطة وضع استراتيجيات وسياسات فعالة لتشجيع المقيمين في المناطق النائية على استخدام الانترنت والولوج إليها، وهو العامل الذي سيمكن من تقويض الفجوات الرقمية بين الشركات الريفية والعالم الخارجي ويعزز من فرص نجاحها ونموها (Shaengchar & Kraiwan, 2023).

كما تبرز الحاجة للاهتمام أكثر بالمخاطر التكنولوجية كالأمن السيبراني والخصوصية تزامنا مع الابتكار المتنامي واللامحدود في الشركات التكنولوجية، وتبدو العملية أكثر تعقيدا من مجرد استخدام برمجيات حماية وتطويرات رقمية في ظل احتكار كبرى الشركات التكنولوجية لمعظم المواهب التقنية والفنية المبكرة للتطبيقات ، بالإضافة الى حيازتها على معلومات سرية حول هوية المستخدمين وحتى عاداتهم ونشاطهم، حيث أثرت هذه المسألة في عدة مناسبات بسبب وجود شكوك دولية حول قضايا ومسائل تتعلق بالخصوصية مثل الجدل المثار في شركة ميتا فايس بوك الأمريكية وشركة تيك توك الصينية.

ورغم أهمية الشركات التكنولوجية العملاقة وقيمتها المضافة في ميادين التطوير والابتكار وأثرها على التنمية بصفة عامة، غير أن ذلك قد يؤدي الى توسيع الفجوات الرقمية بين البلدان المتقدمة التي تحوز على هذه الشركات وبين البلدان الفقيرة والنامية مما قد يؤدي الى عواقب غير مدروسة ويزيد من حدة الاختلاف والتباين، وعليه فإن دور السياسات الحكومية في تسيير هذه الطفرات التكنولوجية وتكييفها مع واقعها الاقتصادي هو أمر حتمي وضروري، وذلك من خلال تشجيع واستقطاب الشركات الرقمية المتعددة

الجنسيات مع إيلاء أهمية قصوى للاستثمار في الموارد البشرية عن طريق التكوين ودعم مبادرات التعاون الدولي في مجال الرقمنة والابتكار فضلا عن إجراءات تسهيل الوصول للإنترنت وتوفير خدمة النطاق العريض. وما سبق يتضح لنا بأن الدول التي لا تبني هذا النوع من الشركات هي دول متخلفة عن ركب موجات التكنولوجيا ولا بد تتحمل عواقب التفويت باعتبارها غير معزولة عن التفاعلات الدولية والتنافسية الاقتصادية، لذلك ينبغي على كل بلد وضع آليات خاصة للاندماج التكنولوجي بالطريقة التي تخدم تنميته الاقتصادية ومواكبة التكنولوجيات السائدة في ظل التطورات الحاصلة والمتجددة (الأونكتاد، 2021).

4-2 تحديات الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات:

- تواجه الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات جملة من التحديات المعقدة في بيئة الاقتصاد الرقمي العالمي، ومن أبرز هذه الصعوبات نذكر ما يلي:
- التباين في السياسات التنظيمية بين الدول خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات والخصوصية مما يعرقل قدرتها على تقديم خدمات موحدة عبر الأسواق.
 - تتهم هذه الشركات بممارسات التهرب الضريبي عبر تحويل الأرباح إلى ولايات منخفضة الضرائب مما يضعف الإيرادات الضريبية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء (UNCTAD, 2021, p. 129).
 - تثير قضايا السيادة الرقمية مخاوف متزايدة حيث ترى بعض الحكومات أن جمع البيانات واستغلالها من قبل كيانات أجنبية يعد تهديدا للأمن القومي فضلا عن الاحتكار الرقمي، حيث تهيمن شركات قليلة على البنية التحتية الرقمية العالمية مما يحد من المنافسة ويؤثر على تطور الشركات المحلية.
 - تزايد الضغط على الحكومات لمعالجة المخاوف المتعلقة بالأمن والخصوصية مع زيادة التوسع في اعتماد التقنيات الرقمية سواء للشركات أو للاقتصادات، هذه المخاوف وما يرتبط بها من فرض قيود رقمية واستثمارية على الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات على الرغم من أنها مشروعة في الغالب، يمكن أن تبطئ أو حتى تعيق الاعتماد الأوسع للتقنيات الرقمية في الاقتصاد، وبالنظر إلى البعد العابر للحدود

للاقتصاد الرقمي، فإن الافتقار إلى التعاون الدولي لمواجهة هذه التحديات قد يؤدي إلى صعوبة التكامل الرقمي (Gestrin & Staudt, 2018, p. 19).

ويتضح مما سبق أن الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات تواجه تحديات متزايدة جراء التشتت الرقمي العالمي واختلاف الأطر التنظيمية والتشريعية بين الدول إلى جانب تصاعد السياسات الحمائية الرقمية في ظل مخاوف الأمن القومي، وعليه تفرض هذه التحديات ضرورة العمل على وضع إطار عالمي منسق لتنظيم التدفقات الرقمية وضمان بيئة عادلة ومنصفة تتيح توزيع عادل ومتوازن لمكاسب الاقتصاد الرقمي بين مختلف الدول والجهات الفاعلة.

الخلاصة:

إن فهم دور هذه الشركات في إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي يعد مدخل أساسي لتقييم مدى قدرة النظم الاقتصادية التقليدية على التكيف مع البيئة الرقمية الجديدة ومدى الحاجة إلى صياغة سياسات دولية مبتكرة تضمن التوازن بين التطور التكنولوجي والمصلحة العامة.

ومن خلال تحليل الدور المحوري الذي تلعبه الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات في إعادة تشكيل بنية الاقتصاد العالمي ضمن سياق التحول الرقمي، تم الوقوف على الطبيعة الخاصة لهذه الشركات التي باتت تمثل نموذج جديد يجمع بين الابتكار التكنولوجي والقدرة على إعادة تنظيم الأسواق والسلاسل الإنتاجية على نطاق عالمي، وقد أظهرت الدراسة أن هذه الشركات من خلال استخدامها المكثف للتكنولوجيا الرقمية، تسهم في إعادة تشكيل المعاملات التجارية التقليدية، هيكله سلاسل القيمة العالمية عبر استبدالها بقنوات ذات تكاليف منخفضة وكفاءة أعلى، خلق مراكز ثروة جديدة في العالم وتغيير أنماط العمالة الدولية، مما يمنح هذه الشركات موقع مؤثر في قلب الاقتصاد العالمي الجديد ويضعها على رأس أكبر الشركات العالمية المهيمنة على السوق.

وكما هو معلوم باتت بعض الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات بحجم ونفوذ دول وتكتلات اقتصادية وأصبحت بعض الشركات الناشئة التي تأسست في وقت قريب تتجاوز قيمتها السوقية مدخول

اقتصادات دول، بحيث أصبح العالم على أعتاب نقلة نوعية مستقبلية قد تغير منظور المؤسسات والأفراد تجاه المفاهيم التقليدية للاقتصاد وهيكلته، الأمر الذي يطرح تساؤلات حقيقية حول العدالة الاقتصادية والفرص الرقمية المتاحة للدول النامية في ظل تعاظم دور هذه الشركات العملاقة، ويبقى ذلك مرهون بقدرة الدول على التكيف مع بيئة رقمية متغيرة والتحديات المرتبطة بحوكمة التعاملات الرقمية، ومن هنا توصي الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الأبحاث المستقبلية حول موازين القوى الاقتصادية الجديدة التي تفرضها هذه الشركات، وسبل تحقيق توازن أكثر عدالة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

قائمة المراجع:

- World Economic Forum. (2020). *The Future Of Jobs Report 2020*. Geneva: World Economic Forum.
- Baldwin, R. (2016). *The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization*. Cambridge : Harvard University Press.
- Bing, Y. (2024, April 13). *Theoretical and Policy Research on Digital Multinational Corporations*. Retrieved from Nankai University: <http://en.economics.nankai.edu.cn/2024/0522/c28125a543837/page.htm>
- CompaniesMarketcap. (2025, May 8). *Largest tech companies by market cap*. Retrieved from CompaniesMarketcap: <https://companiesmarketcap.com/tech/largest-tech-companies-by-market-cap/>
- Economic and Social Commission for Asia and the Pacific [ESCAP], United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], & United Nations Industrial Development Organization [UNIDO]. (2023). *Asia-Pacific Trade and Investment Report 2023/24: Unleashing Digital Trade and Investment for Sustainable Development*. New York: United Nations.
- Foley, C., Hines, J., & Wessel, D. (2021). *Multinational Corporations In The 21st Century Economy*. Washington: Brookings Institution Press.
- Gestrin , M., & Staudt, J. (2018). *The Digital Economy, Multinational Enterprises And International Investment Policy*. Paris: OECD. Retrieved from www.oecd.org/investment/the-digital-economy-mnes

- Nachum, L., & Zaheer, S. (2005, June 7). The Persistence Of Distance? The Impact Of Technology On Mne Motivations For Foreign Investment. *Strategic Management Journal*, 26(8), pp. 747–767. doi:10.1002/smj.472
- Nambisan, S., & Luo, Y. (2022). *The Digital Multinational: Navigating the New Normal in Global Business*. London: The Massachusetts Institute of Technology.
- Shaengchar, Y., & Kraiwan, T. (2023, may 1). Starlink satellite project impact on the Internet provider service in emerging economies. *Elsevier*, 6(100132), pp. 1-7. doi:https://doi.org/10.1016/j.resglo.2023.100132
- UNCTAD. (2021). *Digital Economy Report 2021: Cross-Border Data Flows And Development: For Whom The Data Flow*. United Nations.
- United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD]. (2022). *Investment Trends Monitor (Issue 41)*. Geneva: UNCTAD.
- الأونكتاد. (2021). *تقرير التكنولوجيا والابتكار 2021*. جنيف: الأمم المتحدة.
- (2017). *تقرير الاستثمار العالمي 2017*. جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- علي محمد الخوري. (2020). *الاقتصاد العالمي الجديد* (الإصدار 1). القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

The Role of Multinational Digital Corporations in Restructuring the Global Economy

Houssam Eddine Djiti ^{1*}, Fatima Zohra Noui ²

¹ Mohamed Khider University, Biskra, (Algeria),
houssameddine.djiti@univ-biskra.dz 

² Mohamed Khider University, Biskra, (Algeria),
fatima_zohra.noui@univ-biskra.dz 

Received: 04-10-2025

Accepted: 15-02-2026

Abstract: The contemporary global economy is undergoing profound structural transformations driven by rapid digital developments led by major technology companies. With the notable rise of multinational digital corporations in the economic landscape, this study aimed to analyze their role in restructuring economic activities and reshaping international trade. The descriptive-analytical method was adopted through a review of recent literature and international data. The findings revealed that these corporations possess unique characteristics that enable them to play a pivotal role in reshaping the global economic system through new economic models that have transformed international trade, restructured global value chains, redistributed wealth, and altered labor patterns.

Keywords: Multinational Digital Corporations, Global Economy, Digital Economy.

JEL Classification Codes : F23, F02, O33.

* Corresponding author